



المصدر: موقع اللجنة الشعبية لمواجهة
الحصار
التاريخ: ٢٠ يناير ٢٠٠٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد في غزة



غزة-

نشرت الغرفة التجارية الفلسطينية تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من ١٥/٦/٢٠٠٧ حتى ١٠/١١/٢٠٠٧.

قطاع الإنشاءات والمقاولات

توقفت جميع مشاريع البناء والتطوير التي تنفذها الاونروا والتي تشكل مصدر دخل لما يزيد عن ١٢١ ألف شخص وتعتبر مصدرا حيويا للوظائف في سوق غزة الذي يعاني من البطالة والفقر، وتقدر تكلفة المشاريع التي تم إيقافها بسبب نقص المواد الخام ولوازم البناء من الاسمنت والحديد والحصمة بحوالي ٩٣ مليون دولار.

وتوقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء ومن أهم المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١٨ مليون دولار، كذلك أوقف العمل بمشروع تطوير شارع النصر والذي يعتبر من الشوارع التجارية الرئيسية في قطاع غزة.

ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات التي تم إيقافها وتعطيلها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بنحو ١٦٠ مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الاونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع أخرى، ولحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البلاط - مصانع البلوك - مصانع الباطون الجاهزة - مصانع الانترلوك - مصانع الرخام والجرانيت، مصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما.

قطاع الخياطة

تدمير ما تبقى من صناعة الخياطة المدمرة فعليا حيث أن استمرار الإغلاق أدى إلى خسارة فادحة لأصحاب مصانع الخياطة تصل إلى ١٠ ملايين دولار كقيمته فعلية لنحو مليون قطعة ملابس كانت معدة لموسم الصيف وجاهزة للتصدير للسوق الإسرائيلي، ومما يذكر بان نحو ٦٠٠ مصنع خياطة تشغل نحو ٢٥ ألف عامل توقفت عن العمل الكلي حيث أن ٩٠% من منتجات مصانع الخياطة للسوق الإسرائيلية و ١٠% للسوق المحلي، وتوقف إنتاج الملابس للسوق المحلي نتيجة عدم توفر الأقمشة وكلف الخياطة اللازمة لعملية التصنيع، وتقدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الخياطة خلال الفترة السابقة بحوالي ٢٠ مليون دولار نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج وإلغاء العقود والصفقات المتفق عليها لموسم الصيف والشتاء.

قطاع الأثاث

تدمير قطاع صناعة الأثاث والذي يعتبر من القطاعات الصناعية الحيوية نتيجة لتكدس كميات كبيرة من منتجات الأثاث الجاهزة للتصدير إلى الضفة الغربية وإسرائيل والتي تقدر بحمولة ٤٠٠ شاحنة تقدر قيمتها بحوالي ٨ مليون دولار ومما يذكر بان إنتاج الأثاث انخفض بنسبة ٩٠% نتيجة عدم توفر المواد الخام الخاصة بصناعة الأثاث مما تسبب بفقدان أكثر من ٦٠٠٠ عامل إلى عملهم نتيجة توقف هذا القطاع الحيوي عن الإنتاج، وتقدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الأثاث خلال الفترة السابقة بحوالي ١٢ مليون دولار نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج وإلغاء العقود والصفقات المتفق عليه للتصدير الخارجي والسوق المحلي.

قطاع الصناعات المعدنية والهندسية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تسبب إغلاق المعابر في تدمير ما تبقى من الصناعات المعدنية و الهندسية والتي تشمل على مصانع المسامير - مصانع السلك - مصانع سلك الجلي - شركات الألمنيوم - المخارط - ورش الحدادة - مصانع الأثاث المعدني - مصانع السخانات الشمسية وتم إغلاق أكثر من ٩٥% من الورش المصانع التي تعمل في هذا المجال وأصبح ما يزيد عن ٧٠٠٠ عامل يعملون في قطاع الصناعات المعدنية والهندسية بدون عمل وبات هذا القطاع مهدد بالانهيار

بسبب عدم توفر المواد الخام، إضافة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عملت على تدمير مئات المصانع والورش بشكل كامل خلال السنوات الماضية عن طريق القصف والتجريف.

قطاع المستوردين والتجار

تكبد نحو ٢٠٠٠ مستورد فلسطيني خسائر فادحة تقدر بحوالي ٥ مليون دولار شهريا نتيجة تراكم الحاويات في الموانئ الإسرائيلية والتي يقدر عددها بحوالي ١٥٠٠ حاوية ويوجد حمولة ١٠٠٠ حاوية مخزنة في مخازن خاصة خارج الميناء وذلك بخلاف ما تم تصريفه في الضفة الغربية وتحمل المستورد رسوم أراضي الميناء ورسوم التخزين و أجرة الحاويات و تكلفة تخزين الحاويات في مخازن ميناء أسدود وتكلفة شراء حاويات لتخزين البضائع للمحافظة عليها من التلف ، وتقدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع المستوردين و التجار خلال الفترة السابقة بحوالي ٢٥ مليون دولار نتيجة لتوقف الواردات و إلغاء العقود والصفقات المتفق عليها كذلك احتمالية إلغاء بعض الوكالات التجارية لتجار غزة نتيجة توقف الاستيراد.

قطاع السياحة

أصاب قطاع السياحة شلل كامل وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر والبالغ عددها ٣٩ شركة و مكتب على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر وضياع موسمي العمرة والحج ، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية والبالغ عددها ١٢ فندق سياحي تحتوي على ٤٢٣ غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء وتدنّت نسبة الإشغال إلى الصفر نتيجة لإغلاق المعابر وتأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها ٢٥ مطعم سياحي وأصبحت جميعها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهدد بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية. وتوقف العمل في مشروع إنشاء فندق الموفميك والتي تنفذه في غزة شركة المشتل للمشروعات السياحية ويعتبر فندق الموفميك والذي يحتوي على ٢٥٠ غرفة بالإضافة للخدمات والمرافق الأخرى من أهم المشاريع الاستثمارية السياحية في محافظات غزة وتبلغ تكلفة إنشاءه بحوالي ٣٥ مليون دولار وكان من المقرر افتتاح الفندق في عام ٢٠٠٦ ونتيجة لإغلاق المعابر تم تأجيل الافتتاح حتى تكتمل التجهيزات النهائية وأصبح الفندق جاهز بنسبة ٩٧% وكان من المفترض أن يتم استيعاب أكثر من ٣٠٠ موظف وعامل في الفندق في المرحلة الأولى للافتتاح . كذلك توقف العمل بمشروع الشاليهات المنفذ من قبل شركة المشتل والذي يتكون من ١٦٠ شاليه على شاطئ بحر غزة في المنطقة المقابلة للفندق وبتكلفة تقدر بحوالي ٩ مليون دولار .

قطاع الصناعات الغذائية

تعمل مصانع الأغذية في قطاع غزة منذ إغلاق المعابر بطاقة إنتاجية لا تتعدى ٣٠ % من الطاقة الإنتاجية الكلية وذلك نتيجة للركود التجاري في الأسواق وعدم القدرة على تصدير المنتجات للضفة الغربية والخارج نتيجة الإغلاق. ومما يذكر بأن أكبر ثلاث مصانع للمشروبات الغازية تشغل ما يزيد عن ٩٠٠ عامل متوقفة عن العمل تماما بسبب نفاذ مادة (CO2) الصودا حيث لا تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال هذه المادة الأساسية لإنتاج المشروبات الغازية ، وتقدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة السابقة بحوالي ٣ مليون دولار نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج وعدم القدرة على تصدير المنتجات للضفة الغربية والخارج.

قطاع الزراعة

استمرار إغلاق المعابر يهدد مواسم الزراعات التصديرية وسوف يسبب خسائر فادحة للمزارعين في حال عدم التمكن من تصدير منتجاتهم في مواسم التصدير و سوف تتعرض أكثر من ٨٠% من المحاصيل الزراعية للتلف بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات والنايلون المستخدم في الحمامات الزراعية وسوف يفقد أكثر من ٤٠ ألف عامل يعملون



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في القطاع الزراعي عملهم.

ومن المتوقع بأن تصل خسائر مزارعي التوت الأرضي لحوالي ١٠ مليون دولار نتيجة زراعة أكثر من ٢٥٠٠ دونم بالتوت الأرضي بتكلفة ٣٥٠٠ دولار للدونم الواحد ويعمل في مجال زراعة التوت الأرضي ٤٥٠٠ عامل ، وخسائر مزارعي الزهور حوالي ٤ مليون دولار نتيجة زراعة ما يزيد عن ٥٠٠ دونم ويعمل في زراعة الزهور حوالي ألف عامل.

ومما يذكر بأنه جرت محاولات عديدة لتصدير ٢٥ ألف طن من البطاطا الجاهزة للتصدير للسوق الإسرائيلية والعربية ، إضافة إلى الأصناف الأخرى من خضار الموسم الصيفي الحالي مثل الخيار و البندورة والفاصوليا والتي أوقف تصديرها وألحقت خسائر فادحة بالمزارعين نتيجة عرضها في الأسواق المحلية بأسعار زهيدة وتعرضها للتلف.

وتلقى مزارعو الجوافة ضربة قاسية وتعرضوا لخسائر فادحة بسبب عدم التمكن من تصدير منتجاتهم للخارج وبيعها في الأسواق المحلية بأسعار زهيدة ، وتعتبر الجوافة من الفواكه الرئيسة التي تزرع في منطقة الموصي بخانيونس وتقدر كمية الأراضي المزروعة بالجوافة بحوالي ٧٠٠٠ دونم .

منطقة غزة الصناعية

طال إغلاق المعابر التجارية أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة وهو

منطقة غزة الصناعية والتي بدأ العمل فيها في عام ١٩٩٩ وتضم المنطقة الصناعية ٤٥ مصنعا، أغلقت كليا ولم يعد هناك أي مصنع يعمل فيها. كما أن العديد من أصحاب هذه المصانع يعمل حاليا على إنهاء ارتباطاته بالمنطقة الصناعية في محاولة للحاق بزبائنهم وعدم فقدانهم ، وذلك من خلال محاولتهم المستمرة لنقل نشاطهم إلى الخارج ، علما بأن ٣٠% من أصحاب هذه المصانع باشرؤا بإجراءات الهجرة.

يشار إلى أن إجمالي كلفة مشروع منطقة غزة الصناعية يقدر بنحو ٣٠ مليون دولار ،نفذت فعليا منه المرحلة الأولى بكلفة ١٨ مليون دولار ، واستهدف المشروع تشغيل نحو ٢٥ ألف عامل ، في حين أن إجمالي ما تم تشغيله خلال السنوات الماضية نحو ٢٥٠٠ عامل ، وانخفض هذا العدد العام الماضي إلى ١٨٠٠ عامل ، ليواصل انخفاضه خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لنحو ٣٠٠ عامل ، كما اثر إغلاق المعابر وضعف الفرص الاستثمارية على إمكانية إقامة مناطق صناعية جديدة في قطاع غزة.

قطاع الاستثمار

نتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلي و إغلاق المعابر أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة حيث أن تدمير هذا القطاع هو أحد أهم أهداف السياسة الإسرائيلية الراهنة وتعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل هذه الخسائر في :

هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي

هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية

خسارة كل ما أنفقته السلطة الوطنية الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، ونتيجة للسياسة الإسرائيلية الحالية فقد ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح وسيحتاج الأمر لعدة سنوات لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني إن وجد في المستقبل .

القطاع المصرفي

تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات ونقل الأموال السائلة إلى محافظات غزة وتوقفت الاعتمادات المستندية نتيجة توقف الاستيراد و الكفالات الخاصة بالمشاريع واقتصرت عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات وأصبحت البنوك تعمل بأقل من ٤٠ % من طاقتها ، وتفاقمت المشكلة نتيجة قطع البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية وتأتي هذه الخطوة لتؤثر بالسلب على الاقتصاد الفلسطيني المدمر.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأصبحت معظم البنوك في محافظات غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة ومهدده بإغلاق أبوابها أمام المراجعين والمودعين نتيجة عدم الإيفاء بالتزاماتها وذلك في حال عدم سماح الجانب الإسرائيلي بدخول الأموال إلى غزة.

قطاع النقل التجاري

تعرض قطاع النقل التجاري إلى عدة نكسات متتالية ، أهمها منع دخول أكثر من ٤٥٠ شاحنة نقل تجاري إلى إسرائيل لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة منذ بدأ انتفاضة الأقصى ليقصر عملها على نقل البضائع الواردة إلى المعابر إلى داخل محافظات غزة مما أدى إلى خسائر فادحة في قطاع النقل التجاري وأدى إغلاق المعابر التجارية لمدة ١٥٠ يوم إلى تعطيل ٩٠ % من قطاع النقل التجاري حيث يعتمد قطاع النقل على حركة البضائع الواردة والصادرة ، و اقتصر العمل أثر ذلك على نقل حمولة المساعدات الإنسانية والبضائع الواردة إلى معبر صوفا و معبر كرم أبو سالم بشكل خاص علما بأن عدد الشاحنات الواردة لا يزيد عن ١٠٠ شاحنة يوميا، في حين أن معبر المنطار كان يشغل في الاتجاهين نحو ٥٠٠ شاحنة يوميا لنقل البضائع الواردة والصادرة .

وبتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٧ تم إغلاق معبر صوفا وتم تحديد معبر كرم أبو سالم فقط لدخول البضائع المسموح بها كذلك تم تقليص عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى ٣٠ شاحنة يوميا. و أثر ذلك تعطل نحو ٤٥٠ سائق ممن كانوا يعملون على هذه الشاحنات، إضافة إلى تعطل أصحابها عن العمل وحوالي ١٠٠٠ عامل كانوا يقومون بتحميل وإفراغ حمولة الشاحنات الواردة والصادرة.

البطالة والفقر

ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص بشكل كبير جدا منذ بداية انتفاضة الأقصى منذ سبع سنوات حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الاقتصادي على قطاع غزة وبدأت تنتهج سياسة إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل مستمر ومنعت العمال الفلسطينيين والبالغ عددهم في ذلك الوقت ١٢٠ ألف عامل من



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر وبدأ يتقلص عدد العمال داخل الخط الأخضر تدريجياً إلى أن وصل إلى الصفر ، وفقد قطاع غزة دخل يومي هام جداً من أجور العمال اليومية.

وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة في قطاع غزة بلغ إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة قبل الإغلاق والحصار بحوالي ٢١٥ ألف عامل موزعين على جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

وتفاقمت أزمة البطالة والفقر نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ خمس شهور وارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل جنوني نتيجة توقف الحياة الاقتصادية بالكامل ، وأصبحت غزة مدينة أشباح خاوية من كل شيء وحسب آخر التقديرات بلغ معدل البطالة ٨٠% ومعدل الفقر ٩٠% في قطاع غزة وأصبح معظم السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات المختلفة. وأثر الوضع السياسي والاقتصادي والمعيشي الصعب في قطاع غزة على جميع المؤسسات ومنها التعليمية وأصبحت العديد من العائلات الفلسطينية لا تستطيع توفير الرسوم الجامعية لأبنائها أو حتى الحقايب المدرسية والزي المدرسي وهذا من شأنه أن يجر هؤلاء الأبناء إلى مصير قاتم من العجز واليأس وكسر الإرادة إذا ما حرموا من إكمال تعليمهم الجامعي وسوف يكون من الصعب حصولهم على فرص عمل في المستقبل مما يزيد من مشكله البطالة . وفي حالة استمرار الحصار وإغلاق المعابر المستمر منذ ٥ شهور سوف ينهار كل شيء في قطاع غزة وسوف ينضم جميع سكانه إلى قوافل البطالة والفقر ، وفي هذه الحالة يجب إعلان قطاع غزة كمنطقة منكوبة.

المستهلك وجنون الأسعار

يعاني المستهلك في قطاع غزة من الارتفاع الجنوني للأسعار البضائع وذلك نتيجة النقص الحاد في البضائع المتوفرة في الأسواق واحتكار بعض الأصناف وتراوحت نسبة الارتفاع من ٣٠% إلى ١٠٠٠% وذلك حسب توفر المخزون



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

من البضائع المعروضة ووصلنا اليوم وبعد ٥ شهور من الإغلاق والحصار وصلنا إلى معادلة صعبة جدا ، ارتفاع حاد جدا في الأسعار وفقر شديد جدا وسوف نذكر بعض الأمثلة علي ارتفاع الأسعار الجنوني:

التوصيات

ضرورة العمل علي إيجاد حلول جذرية ونهائية لقضية المعابر بحيث تعمل علي مدار الساعة ودون عوائق وذلك لتوفير البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني. ضرورة مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل من أجل فتح كافة المعابر أمام حركة الأشخاص والبضائع،

لتجنب الكارثة الإنسانية المحتملة في قطاع غزة.

ضرورة العمل الفوري والسريع لإيجاد آلية لإدخال البضائع العالقة في الموانئ الإسرائيلية كذلك إيجاد آلية سريعة لخروج البضائع الجاهزة والمعدة للتصدير من قطاع غزة وذلك لتخفيف الخسائر عن المستوردين و المصدريين.

ضرورة العمل الجدي على توقيع اتفاقية تجارية جديدة مع الجانب الإسرائيلي أو العمل على تطوير اتفاقية باريس الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية و ضرورة إعطاء أولوية للجوانب الاقتصادية والمعابر في أي اتفاقية سياسية مستقبلية وإعطاء ضمانات بحرية حركة البضائع علي المعابر التجارية وحرية حركة الأفراد علي المعابر الدولية على مدار العام.